ROWAQ MAYSALOON
رواق ميسلون
دراسات سياسية وثقافية
Political and Cultural Studies
مجلة فصليّة تصدر عن مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

الثورة السوريّة: هُزمت أم ما زالت مستمرّة؟

في هذا العدد

■ حوار العدد؛
- بينت شيلر
- سميح شقير

■ راتب شعبو؛
النجاح والإخفاق في الثورة
■ محمد عمر كرداس؛
الثورة السورية: قراءة في أسباب الهزيمة وما بعدها

■ شخصية العدد؛
إلياس مرقص

العدد التاسع نيسان/ أبريل 2023

رواق ميسلون
ROWAQ MAYSALOON

العدد التاسع
نيسان/ أبريل 2023

التحرير

رئيس التحرير
Editor in Chief
حازم نهار
Hazem Nahar
مدير التحرير
Editorial Manager
نور حريري
Nour Hariri
سكرتير التحرير
Editorial Secretary
وسيم حسان
Wasim Hassan
المحرر الثقافي
Cultural Editor
راتب شعبو
Rateb Shabo
هيئة التحرير
Editorial Board
جَوى العامري
Jawa Alamiri
خلود الزغيّر
Kholoud El-Zughayyar
ريمون المعلولي
Rimon Almaloly
غسان مرتضى
Ghassan Mortada

الهيئة الاستشارية

أيوب أبو دية
Ayoub Abudeah
(الأردن)
Jordan
جاد الكريم الجباعي
Gadalkareem Aljebaei
(سورية)
Syria
حسن نافعة
Hasan Nafaa
(مصر)
Egypt
خالد الدخيل
Khaled Eldakhil
(السعودية)
Saudi Arabia
خطار أبو دياب
Khatar Abu Diab
(لبنان)
Syria
دلال البزري
Dalal Al Bizri
(لبنان)
Lebanon
سعيد ناشيد
Saeed Nashed
(المغرب)
Morocco
سمير التقي
Samir Altaki
(سورية)
Syria
عارف دليلة
Aref Dalila
(سورية)
Syria
عبد الحسين شعبان
Abd Alhusain Shaban
(العراق)
Iraq
عبد الوهاب بدرخان
Abd Alwahab Badrkhan
(لبنان)
Lebanon
كارستين فيلاند
Carsten Wieland
(ألمانيا)
German
كمال عبد اللطيف
Kamal Abdelateef
(المغرب)
Morocco

التدقيق اللغوي
Proofreading
شيري أيهم
Shery Ayham
التصميم والإخراج
Design and Layout
شيرين فوزي
Sherein Fawzy
المشرف التقني
Technical Supervisor
طارق رضوان
Tarek Redowan

ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

مؤسسة ثقافية وبحثية مستقلة، غير ربحية، تُعنى بإنتاج ونشر الدراسات والبحوث والكتب التي تتناول القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وتولي اهتمامًا رئيسًا بالترجمة بين اللغات الأوروبية، الإنكليزية والفرنسية والألمانية، واللغة العربية. وتهدف إلى الإسهام في التنمية الثقافية والتفكير النقدي والاعتناء الجاد بالبحث العلمي والابتكار، وإلى تعميم قيم الحوار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وتسعى لتبادل الثقافة والمعرفة والخبرات، وإقامة شراكات وعلاقات تعاون وثيقة مع المؤسسات والمعاهد والمراكز الثقافية والعلمية، العربية والأوروبية. وتؤمن بأهمية تعليم وتدريب الشباب، والأخذ بيدهم، والارتقاء بهم ومعهم في سلّم الإبداع والإنتاج، وتعمل لتكون خططها التدريبية متوافقة مع المعايير العالمية، بالتعاون مع مجموعة من الخبراء العرب والأوروبيين.

رواق ميسلون

مجلة «رواق ميسلون» للدراسات الفكرية والسياسية؛ مجلة بحثية علمية، فصلية، تصدر كل ثلاثة أشهر عن مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، ولها رقم دولي معياري (ISSN: 2757-8909). وتُعنى بنشر الدراسات ومراجعات الكتب، ويتضمن كل عدد منها ملفًا رئيسًا ومجموعة من الأبواب الثابتة. وللمجلة هيئة تحرير متخصِّصة، وهيئة استشارية تشرف عليها، وتستند المجلة إلى أخلاقيات البحث العلمي، وقواعد النشر المعتمدة عالميًا، وإلى نواظم واضحة في العلاقة مع الباحثين، وإلى لائحة داخلية تنظّم عملية التقويم.

تطمح المجلة إلى طرق أبواب فكرية سياسية جديدة، عبر إطلاق عملية فكرية بحثية معمّقة أساسها إعمال النقد والمراجعة وإثارة الأسئلة، وتفكيك القضايا، وبناء قضايا أخرى جديدة، وتولي التفكير النقدي أهمية كبرى بوصفه أداة فاعلة لإعادة النظر في الأيديولوجيات والاتجاهات الفكرية المختلفة السائدة.

اللوحات في هذا العدد للفنان التشكيلي
السوري سامر إسماعيل

المراسلات باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني:
rowaq@maysaloon.fr

باريس، فرنسا: 0033 7 66 60 08 90
إسطنبول، تركيا: 0090 531 245 0871
الموقع الإلكتروني: www.maysaloon.fr
البريد الإلكتروني: info@maysaloon.fr

دراسات محكّمة

النجاح والإخفاق في الثورة

راتب شعبو

اتجاهات السوريين نحو واقع الأزمة ومآلاتها

ريمون المعلولي

الثورة السورية بين الامتداد الواسع والهزيمة و«البارادايم» الصوفي

جمال الشوفي

الثورة العسيرة: تحولات الثورة السورية في ضوء ممارسة المعارضات المنقسمة، والاستراتيجيات الدولية المتصادمة

رياض زهر الدين

انتفاضات الربيع العربي بين العطب الموضوعي والذاتي

مهران الشامي

لوحة للفنان سامر إسماعيل (حيرة) 2017

انتفاضات الربيع العربي بين العطب الموضوعي والذاتي

مهران الشامي

مهران الشامي
كاتب وباحث سوري

أولًا: مدخل البحث

هل هُزمت ثورات «الربيع العربي»؟ وإذا لم تُهزم، لماذا فشلت في الوصول إلى مبتغاها؟ أين نحن الآن من شعارات «شغل، حرية، كرامة، عدالة اجتماعية» التي رفعها المحتجون في بداية الانتفاضات وهزّوا بها أركان أنظمة الاستبداد العربية؟ أفترض أنّ أيّ عاقل ما عاد يماري في الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، وسيبادر إلى القول، مهما كان آسفًا: «أجل لقد هُزمت، وشبعت هزيمة». وقد يضيف: إذا لم يكن الأمر كذلك، فماذا سنسمي هذا الدرك من البؤس والانحطاط الذي وصلنا إليه في أغلب بلدان الربيع العربي؟ ما خلا تونس، فإنّ ما جرى في بقية البلدان كان صادمًا إلى حدٍّ بعيد؛ بالنظر في ما شهدناه من مآلات كارثية، كانت أشبه بفتح أبواب الجحيم، تمامًا كما توعّد البعض في حينه!

الحديث عن الإخفاق والهزيمة لا يغير من حقيقة أن الانتفاضات العربية كانت في الواقع نوعًا من ردّة الفعل الطبيعية على مكابرة الأنظمة العربية وإصرارها على إنكار جوهر الأزمة ورفض القيام بالإصلاحات السياسية المطلوبة، في وقت تسارعت فيه وتيرة التحولات الداخلية العميقة التي أصابت البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العالم العربي، وتسارعت كذلك وتيرة الحصول على المعلومات في ظل ثورة الاتصالات والتطورات التقنية العالية التي شهدها العالم، وأثرت على نحو خاص في الأجيال الشابة التي باتت تمثل نسبة كبيرة من المجتمعات العربية تتراوح بين 40 و60 في المئة منها، في الوقت الذي تقف فيه هذه الأجيال عاجزة عن تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة الحرة الكريمة، في ظلّ البطالة المتفشية وقلة فرص العمل والحرمان والإفقار والتهميش.

وقبل الربيع العربي بسنوات، كانت تقارير التنمية البشرية الأممية والعربية قد حضّت على إجراء إصلاحات سياسية ضرورية وملحّة، إلا أنّ الأنظمة العربية تجاهلت النصائح المقدّمة لها، وأصرّت على المكابرة وركوب الرأس. وقد حاول بعضها الالتفاف على ذلك من خلال الترويج لإصلاحات اقتصادية وإدارية سيقوم بها، غير أن مثل هذه الإصلاحات لا تُغني ولا تسمن من جوع، كما يقال، لأن جوهر الإصلاح ومحركه الأساس في الأغلب هو الإصلاح السياسي.

ومـا أن اندلعـت الهبّـات الشـعبية هنـا وهنـاك، حتـى سـارعت الأنظمـة المعنيـة إلـى شـيطنتها وتنسـيبها إلـى تدخـلات ومؤامـرات خارجيـة (كونيـة)، علـى نحـو أوحـى وكأن هـذه الأنظمـة كانـت فـي أحسـن حـال، وشـعوبها كانـت تنعـم بالرفاهيـة والديمقراطيـة؛ وتُصـان فيهـا الحريـات وتُحتـرم حقـوق الإنسـان!، فـي الوقـت الـذي راقبنـا جميعًـا وتابعنـا كيـف عملـت تلـك الأنظمـة بـكلّ طاقتهـا لقلـب الربيـع العربـي إلى خريـف عاصـف، وتَحويـل عـدد مـن البلـدان (ليبيـا، اليمـن، سـورية)، إلـى «فزاعـات» راعبة منصوبـة فـي وجـه كل مـن يفكـر فـي الاحتجـاج ويتطلـع إلـى التغييـر، بعـد أن أطلقت شـتّى تفاعـلات العنف والحـروب والتفـكُّك السياسـي والمجتمعـي، وحوّلـت البـلاد إلـى سـاحات وملاعـب يجـول ويصـول بهـا الآخـرون، مـن دون أدنـى اكتـراث لسـيادتها ووحدتهـا الترابيـة والوطنيـة.

وعلـى الرغـم مـن ذلـك كلـه، لـم تكـد تمضـي سـنوات قليلـة حتـى تجـدّدت الحـراكات فـي غيـر بلـد عربـي، (السـودان، الجزائـر، العـراق ولبنـان)، لتعيـد الاعتبـار إلـى انتفاضـات الربيـع العربـي (2011)، والأسـباب الجوهريـة التـي أدّت إلـى اندلاعهـا، فـي دلالـة واضحـة إلـى الحاجـة الماسّـة للتغييـر، وانتهـاء صلاحيـة هـذه الأنظمـة المهترئـة والمتعفّـنة، وليتبيـن كذلـك أن عامـل الخوف مـن التداعيات لـن يحـول دون مبـادرة النـاس إلـى الاحتجـاج، والسـعي مـن أجـل بنـاء دولـة عصريـة تحتـرم مواطنيهـا ولا تسـتخف بعقولهـم، ولا تـدع أيّ طغمـة تحتكـر صنـع القـرار، وتتـرك أغلبيـة الشـعب نهبًـا للحرمـان والتهميـش.

وكان مـن اللافـت أن تكـون الجزائـر إحـدى تلـك الـدول التـي تجـدّدت فيهـا الاحتجاجـات، علـى الرغـم مـن «الفزاعـات» العربيـة المنصوبـة، وعلـى الرغـم مـن كلّ مـا قيـل كذلـك عـن «عشـريتها السـوداء» فـي التسـعينيات، ومـا جـرى خلالهـا مـن انتهـاكات وأعمـال مروّعـة. أيّ أن الرهـان علـى الخـوف مـن تكـرار ذلـك ثبـت خطـؤه، ولـم يحـل دون انضمـام الجزائرييـن إلـى الاحتجاجـات مـن جديـد.

وقـد شـاع التفـاؤل فـي أعقـاب الموجـة الجديـدة التـي انطلقـت فـي الشـهر الأخيـر مـن عـام 2018، وتمكنـت خـلال أشـهر قليلـة، (نيسـان/ أبريـل 2019)، مـن إزاحـة الرئيسَـين؛ الجزائـري عبـد العزيـز بوتفليقـة، والسـوداني عمـر حسـن البشـير. وكان مبعـث التفـاؤل هـو المؤشـرات التـي دلّـت علـى أنّ الحـراكات الجديـدة قـد اسـتخلصت الـدروس المسـتفادة مـن الموجـة الأولـى، وخصوصًـا لجهـة التأكيـد علـى سـلميتها وابتعادهـا عـن العنـف، والتعاطـي بصيـغ أكثـر واقعيـة مـع الأوضـاع الاجتماعيـة والسياسـية القائمـة، إضافـة إلـى عـدم الرهـان علـى الخـارج، حيـث رفـض المحتجـون الجزائريـون والسـودانيون أي علاقـة مـع الخـارج يمكـن أن تقلـل مـن أهميـة حراكهـم وأسـبابه الداخليـة المحضـة، بينمـا لـم تكـفّ السـلطات الرسـمية عـن فعـل ذلـك بهـدف الالتفـاف علـى مطالـب الحـراك والعمـل علـى إجهاضـه.

لكـن، ومـع حفـظ الفـارق بيـن الحـراكات الشـعبية والشـبابية العربيـة الأخيـرة وسـابقاتها، إلا أنهـا تعثـرت هـي الأخـرى فـي الوصـول إلـى غاياتهـا وأهدافهـا المرجـوة. وعليـه، فـإنّ السـؤال الرئيـس المطـروح يبقـى؛ لمـاذا حصـل ويحصـل ذلـك؟ كيـف وصلنـا إلـى هـذه النتيجـة؟ مـن المسـؤول؟ أيـن تكمـن المشـكلة والمسـؤولية، أو أيـن يكمـن العطـب؟ هـل هـو عطـب موضوعـي، أم «عطـب الـذات»، كمـا عنـون **برهـان غليـون** كتابـه؟

كلهـا أسـئلة مثـارة ومطروحـة بقـوة، وحـريٌّ بنـا جميعًـا أن نحـاول الإجابـة عنهـا دون لـفّ أو دوران، فثمـة أهميـة قصـوى لإجـراء مراجعـة و«جـردة حسـاب» نقديـة صارمـة لمـا حـدث ويحـدث. هـذا فضـلًا عـن

أنّ أي دعـوة للاضطـلاع بمهمـات التغييـر مسـتقبلًا، يُفتـرض بهـا المـرور عبـر هـذه المحطـات المفصليـة، والوقـوف عندهـا مليًـا لاسـتخلاص الـدروس والعبـر. وهـذا أمـرٌ مهـمّ للجميـع، عـدا عـن كونـه ضـرورة تاريخيـة ينبغـي لنـا القيـام بهـا عاجـلًا أم آجـلًا.

سـتحاول السـطور التاليـة مقاربـة هـذه القضيـة ووضـع كلٍّ نصـاب مـن المسـؤولية؛ الموضوعيـة والذاتيـة، فـي مكانـه وحجمـه، مـع ميلهـا للاعتقـاد أن المسـؤولية الأولـى تقـع علـى عاتـق الأحـوال الموضوعيـة؛ العامـة والخاصـة، التـي ولـدت هـذه الثـورات فـي ظلهـا وأحاطـت بهـا كالسـوار فـي المعصـم؟ ولكـن مـن الموكّـد أيضًـا أنّ ثمـة مسـؤوليات تقـع علـى عاتـق الـذات، أفـرادًا وقـوى سياسـية وجماعـات وحـركات؛ مدنيـة أو مسـلحة، تنطّحـوا لاحتـلال المواقـع الأولـى فـي قيـادة الانتفاضـات هنـا أو هنـاك.

ثانيًا: الديمقراطية مهمّة ملحّة

ولكـن قبـل المضـيّ فـي ذلـك، دعونـا نتفـق أولًا علـى أن الاحتجاجـات التـي حصلـت تنـدرج فـي حدّهـا الأقصـى، تحـت خانـة ثـورة سياسـية ديمقراطيـة ترمـي إلـى إسـقاط الحكـم التسـلطي والانتقـال إلـى نظـام حكـم ديمقراطـي، يأخـذ بمبـدأ التـداول علـى السـلطة، ويُفسـح المجـال أمـام المجتمـع المدنـي وتعبيراتـه السياسـية والنقابيـة للمشـاركة فـي إدارة الشـأن العـام وفـق الأدوات والآليـات الديمقراطيـة المتَّبعـة.

وفـي الواقـع، وعلـى الرغـم مـن مطالبـة المتظاهريـن فـي كثيـر مـن ميادين الاحتجـاج بتحسـين أوضاعهم المعيشـة (فـرص عمـل، عدالـة اجتماعيـة ...إلـخ)، فـإنّ جـلّ مـا كانـت تطمـح إليـه احتجاجاتهم، فـي جانبها السياسـي، هـو تغييـر علاقـات السـلطة والقـوة داخـل المنظومـة الاجتماعيـة- الاقتصاديـة ذاتهـا، ولـم تتطلـع قـط إلـى تحقيـق ثـورة اجتماعيـة شـاملة تُغيـر مجـرى التاريـخ وتُحـدث قطيعـة تامـة مـع الماضـي، وذلـك عبـر الإطاحـة بالبنـى الاجتماعيـة- الاقتصاديـة ونظـام العلاقـات الإنتاجيـة القائمـة لصالـح بنـى وعلاقـات إنتـاج وسـيطرة طبقيـة جديـدة. علـى غـرار مـا حصـل، مثـلًا، فـي الثـورة البورجوازيـة الفرنسـية 1789، أو ثـورة البلاشـفة 1917.

والثـورة الاجتماعيـة المشـار إليهـا آنفًـا لهـا شـروطها وأدواتهـا وبرنامجهـا وحاملهـا الاجتماعـي، (مـن قبيـل التنظيـم (أو التحالـف) الثـوري، برنامـج ورؤيـة واضحـة للتغييـر، وتوفـر قيـادة موحـدة يمكـن أن تمثّـل «عقـل الثـورة»، أو «مثقفهـا الجماعـي»)، وهـي تتقاطـع فـي ذلـك مـع الثـورة الديمقراطيـة، (التـي هـي ثـورة بورجوازيـة فـي جوهرهـا)، ولكـن يبـدو أنـه علينـا هنـا أن نكـون أقـل صرامـة فـي توافـر هـذه الشـروط، وذلـك بالنظـر إلـى ضعـف البورجوازيـة المنتجـة (الوطنيـة) فـي عالمنـا العربـي، وعـدم ميـل معظـم الشـرائح البورجوازيـة إلـى الكفـاح مـن أجـل فـرض ثورتهـا وسـيطرتها السياسـية وهيمنتهـا الثقافيـة، بـل واسـتعدادها للتعايـش مـع الأوضـاع القائمـة والتكيـف معهـا، والتقاعـس عـن دفـع ضريبـة المشـاركة فـي الثـورة، فضـلًا عـن قيادتهـا، (كمـا حصـل فـي سـورية)، مفضّلـة الانتظـار لجنـي ثمارهـا (عالبـارد المسـتريح)، كمـا يقـول الشـوام، هـذا إذا قيّـض لهـا الانتصـار.

وفـي حـال انتصارهـا، تمـرّ هـذه الثـورة عـادة بمرحلـة أولـى يطلـق عليهـا «الانتقـال الديمقراطـي»، يجري خلالهـا إعـادة توزيـع السـلطة والقـوة بيـن مؤسسـات الدولـة وأجهزتهـا الرسـمية مـن جهـة، وبين مؤسسـات وهيئـات المجتمـع المدنـي (التـي كانـت معارضـة) مـن جهـة ثانيـة، لتحقيـق نـوع مـن التـوازن بينهـا. وقـد تـؤدي هـذه المرحلـة إلـى تحلـل النظـام السـلطوي وترسـيخ النظـام الديمقراطـي فـي شـكل ثابـت ومسـتقر،

كمـا قـد يتـم النكـوص عنهـا والعـودة إلـى شـكل مـن أشـكال الحكـم الدكتاتـوري أو العسـكري.

وقـد شـهد العالـم فـي النصـف الثاني مـن القـرن العشـرين نجـاح عشـرات تجـارب الانتقـال الديمقراطي، التـي تحققـت بطرائـق وأسـاليب مختلفـة (أغلبهـا بعيـد عـن العنـف)، وذلـك عبـر خطـوات تدرجيـة، حتـى لـو جـاء ذلـك نتيجـة صراعـات طويلـة الأمـد مـع الأنظمـة الاسـتبدادية الحاكمـة. ولنـا أن نسـتنتج مـن التنـوع الكبيـر فـي حـالات الانتقـال إلـى الديمقراطيـة، أنـه ليـس هنـاك نمـوذج واحـد أو طريقـة واحـدة لعمليـة الانتقـال هـذه.

وفـي كتابـه «الموجـة الثالثـة: التحـول الديمقراطـي فـي أواخـر القـرن العشـرين»، يتحـدث **صموئيـل هانتنغتـون** عـن ثـلاث موجـات ديمقراطيـة شـهدها العالـم منـذ العـام 1828، وعـن موجتيـن مضادتيـن أعقبتـا كلًا مـن الموجـة الأولـى والثانيـة. والموجـة الثالثـة منهـا بـدأت فـي العـام 1974 بـ«ثـورة القرنفـل» فـي البرتغـال، (وكان العسـكر هـم الذيـن قادوهـا، وأفضـت إلـى إقامـة الديمقراطيـة خلافًـا لمـا يحـدث عـادة فـي الانقلابـات). ثـم امتـدّت إلـى كلٍّ مـن اليونـان وإسـبانيا، وقـد لحقـت بهـا فـي أواخـر السـبعينيات والثمانينيـات العديـد مـن دول أميـركا اللاتينيـة، مثـل الإكـوادور، البيـرو، بوليفيـا، ثـم الأرجنتيـن والبرازيـل، (وهـذه الـدول كانـت تتنـاوب علـى مـدى عقـود مـا بيـن الأنظمـة الديمقراطيـة والدكتاتوريـة)، وصـولًا إلـى دول أوروبـا الشـرقية عقـب تحطيـم جـدار برليـن (1989) وانهيـار المعسـكر الاشـتراكي، إضافـة إلـى المزيـد مـن دول أميـركا الوسـطى والجنوبيـة.[1]

وخـلال هـذه الموجـة قامـت بعـض الأنظمـة العربيـة (الجزائـر، الأردن، المغـرب)، بعـدد مـن الإصلاحـات السياسـية، يمكـن أن تـدرج، بحسـب تصنيـف هانتنغتـون، ضمـن إطـار «التحـول الليبرالـي»، مـن دون أن ترتقـي إلـى مسـتوى التحـول الديمقراطـي، (جـرى النكـوص عنهـا سـريعًا فـي الجزائـر). وكان يؤمـل لانتفاضـات الربيـع العربـي أن تشـكل موجـة ديمقراطيـة جديـدة فـي العالـم قبـل تعثرهـا وسـقوطها فـي أوحـال ومسـتنقعات أنظمـة الاسـتبداد العربيـة والحـركات الإسـلامية المتشـدّدة.

نظريًـا يمكـن القـول مـع هانتنغتـون إن مفتـاح التحـول الديمقراطـي الناجـح هـو إجمـاع نخـب سياسـية؛ فـي السـلطة والمعارضـة، علـى ضـرورة التوجـه نحـو نظـام ديمقراطـي، والتفـاوض بينهـا مـن أجـل الاتفـاق علـى أسـس وقواعـد النظـام البديـل. ولكـن مـاذا لـو كان النظـام الدكتاتـوري مـن النـوع العنيـف الـذي لا يُقـدّم أي تنـازلات، ولا يقبـل البتّـة بحلـول تفاوضيـة بينـه وبيـن خصومـه السياسـيين فـي الداخـل؟ لا ريـب أنـه فـي مثـل هـذه الحـال، فـإنّ التغييـر لا يحصـل إلا بطرائـق عنيفـة غالبًـا، كالانقلابـات والثـورات والعصيـان المسـلح، وحتـى التدخـل الخارجـي، علـى الرغـم مـن أنّ اتبـاع هـذه الطرائـق يخلـق صعوبـات جمّـة فـي وجـه عمليـة البنـاء الديمقراطـي ذاتهـا، لأنهـا تفضـي غالبًـا إلـى مواجهـات دمويـة واجتثـاث الأحـزاب الحاكمـة سـابقًا، وهـذا الأمـر هـو ممارسـة معاديـة للديمقراطيـة ولثقافتهـا، إذ لا يمكننـا أن نبـدأ حكمًـا ديمقراطيًـا بعمليـة «تصفيـة جماعيـة» لخصومنـا السياسـيين، وهـو مـا وقـع فعـلًا فـي غيـر بلـد عربـي (العـراق مثـلًا).

وقـد كشـفت تجـارب الاحتجـاج والسـعي نحـو التغييـر فـي العالـم العربـي عـن حقيقـة أنّ معظـم أنظمتـه

(1) صامويـل هانتنغتـون، الموجـة الثالثـة: التحـول الديمقراطـي فـي أواخـر القـرن العشـرين، عبد الوهـاب علـوب (مترجم)، (الكويـت: دار سـعاد الصبـاح، 1993).

غير قابلة للإصلاح من الداخل، (ولذلك اندلعت الثورات فيها وأخذت طابعًا انفجاريًا). ولكن هذه التجارب كشفت كذلك عن عجز الحركات الاحتجاجية في تحويل المطالب والشعارات التي رُفعت في بداياتها إلى مشاريع وطنية وبرامج سياسية. كما فشلت القوى المشاركة فيها في إدارة اختلافاتها، بل ولم تتفق حتى على الديمقراطية كهدف مشترك ومصلحة عامة للجميع. وهو ما حصل بالنسبة إلى النخب السياسية التي ثَبُت كذلك أن حجم الخلافات والعداء المتبادل بينها أقوى بكثير من إمكان اتفاقها على الديمقراطية كمصلحة مشتركة لها جميعًا.[2]

ثالثًا: صعوبة التغيير في عالمنا العربي

تُرى، ما الأسباب والعوامل التي تجعل التغيير في منتهى العسر والصعوبة في عالمنا العربي؟ ما الأسباب والعوامل التي تعمل على توفير فرص الهزيمة للحراكات الشعبية أكثر بما لا يقاس من فرص الانتصار؟ وهذا السؤال يشمل مختلف الاحتجاجات التي حصلت في العالم العربي منذ العام 2011 وحتى الآن. كما يشمل أيضًا البلدان التي استطاع فيها الحراك إسقاط النظام الحاكم، (وغالبًا رأسه فقط)، أو التي اصطدم فيها بحائط مسدود وتمكّن النظام بوسائل شتّى، من احتوائه ولجمه عند حدود جعلته عاجزًا عن الفعل والتأثير (العراق، لبنان). هل يمكننا أن نتحدث هنا عن حالة أشبه بـ«القابلية للهزيمة»، على غرار مقولة **مالك بن نبي** عن «القابلية للاستعمار»؟

إن التغيير يصبح صعبًا وعسيرًا في أنماط الحكم التسلطية القائمة على إخضاع السكان، والتعامل مع مؤسسات الدولة ومواردها على أنها «غنيمة»، واستغلالها كمصادر للنهب ومراكمة الثروة والجاه، وكأدوات في لعبة تحقيق الغلبة والسيطرة التي تصبّ لصالح «عصبيات» أو فئات ذات صبغة قبلية أو عشائرية أو طائفية أو مذهبية ...إلخ. ويزيد الطين بلّة، حين يكون القوام الرئيس للمؤسستين العسكرية والأمنية من أحد المُكوّنات السابقة، أو حين يكون ممسكًا بمفاصل تلك المؤسستين الرئيسة.

وقد تتراكب هذه الحالة مع هيئات وجماعات ميليشياوية ذات طابع عسكري وأمني، كما هي حال «الحشد الشعبي» في العراق، و«حزب الله» في لبنان، و«الحوثيين» في اليمن، وكما كانت الحال في سورية خلال الشطر الأكبر من سنوات الحرب، وما انفك الأمر كذلك في عدد من المناطق السورية. وعلى ذلك، فقد اختلط الدور القمعي الوحشي الذي مثّلته الأجهزة الأمنية والعسكرية في إفشال الانتفاضة السوريَّة، مثلًا، مع الدور الذي مثّلته تلك الميليشيات، (لجان الدفاع الوطني وغيرها)، إضافة إلى الميليشيات الآتية من الخارج، (حزب الله وجماعات الحرس الثوري الإيراني بمسمياتها وجنسياتها المختلفة).

في مثل هذه الحال، يُمكننا أن نُطلق على القاعدة الاجتماعية للسلطة «مجتمع الطغمة الحاكمة»، الذي تحكمه وتجمعه مصالح وامتيازات وتطلعات مشتركة، لا تقتصر على ما يجري على سطح الحوادث، (وفي اللحظة الراهنة فحسب)، بل تطال ترسّبات تاريخية وثقافية مرتبطة بمظلوميات اجتماعية؛ قديمة أو جديدة، تُفضي في حصيلتها إلى رفض الإصلاح والتغيير، واصطفافه خلف

(2) عبدالفتاح ماضي، «ملاحظات حول مسارات الانتقال إلى الديمقراطية في الدول العربية»، المسار الإلكتروني، 29 حزيران/ يونيو 2020.

السـلطة، بـل وتصميمـه علـى الدفـاع عنهـا وعـن اسـتمرارها فـي الحكـم، مهمـا كلّـف ذلـك!

«مجتمـع الطغمـة» هـذا يمكنـه أن يزعـم أنـه هـو «المجتمـع»، وإنّ الآخريـن (المحتجيـن مهمـا كانـت نسـبتهم عاليـة) هـم عمـلاء وخونـة ومأجـورون أو إرهابيـون ...إلـخ. والأهـم مـن ذلـك، هـو أن يصبـح هـذا «المجتمـع» حاضنـة لكثيريـن يُبـدون اسـتعدادًا للقتال وممارسـة مختلـف أعمـال الترويع والانتهـاكات بهدف بقـاء الطغمـة فـي الحكـم. وهكـذا، فعندمـا يكـون المجتمـع منقسـمًا علـى نفسـه، ويجـري «الاسـتثمار» فـي هـذا الانقسـام وتوظيفـه بهـدف الحفـاظ علـى اسـتمرار النظـام القائـم وديمومتـه، فـإن الوضـع يصبـح مهيّـأً لنشـوب أبشـع أنـواع الصراعـات الاجتماعيـة وأقذرهـا، وذلـك مـن خـلال تحـوّل المواجهـة مـع السـلطة إلـى صـدام واحتـراب مـع «العصبـة» الاجتماعيـة التـي تسـتند إليهـا هـذه السـلطة.

فقيـادات هـذه العصبـة وأصحـاب المصالـح والامتيـازات الرئيسـة فيهـا، يشـعرون بأنهـم مهـدّدون ليـس بخسـارة مواقعهـم ومكاسـبهم فحسـب، بـل حياتهـم ووجودهـم ككل، فيسـارعون إلـى تعميـم «هلعهـم» هـذا ليشـمل معظـم المنتميـن إلـى هـذه العصبـة، كيّمـا يهبّـوا للدفـاع عنهـا بوصفـه دفاعًـا عـن كيانهـم ووجودهـم. وغالبًـا مـا ينجحـون بتمريـر لعبتهـم الشـريرة هـذه! ليسـتنفروا، فـي المقابـل، طائفـة أو قبيلـة موازيـة، (وخصوصًـا الفئـات المهمّشـة والمظلومـة منهـا، التـي تسـتند إليهـا عـادة التمثيـلات السياسـية المعارضـة)، فيصبـح الطريـق ممهـدًا لاحتـراب دمـوي مدمّـر، بأبعـادٍ عقديَّـة واجتماعيـة وثأريـة، متراكبـة مـع تدخـلات إقليميـة ودوليـة متباينـة المرامـي والأهـداف، كمـا جـرى فـي سـورية وفـي غيـر بلـد عربـي.[3]

ومـا إن انزلقـت الانتفاضـات إلـى تلـك الصراعـات المذهبيـة والإثنيـة المدمّـرة حتـى فتحـت البـاب علـى مصراعيـه أمـام تدخـلات إقليميـة ودوليـة تحـوّلَ فيهـا الفاعلـون السياسـيون، سـواءً لـدى السـلطات أو المعارضـات، إلـى أدوات طيّعـة بيـد القـوى المتدخلـة وأجنداتهـا الخاصـة؟ فـي وقـت أصبحـت فيـه بعـض العواصـم الإقليميـة والدوليـة قـادرة علـى مـدّ القـوى المحليـة -فـي السـلطة وخارجهـا- بأسـباب البقـاء والاسـتمرار مهمـا كانـت هـذه القـوى كريهـة ومنبـوذة!

لا ريـب أنّ ثمـة خصوصيـة أكيـدة لـكل بلـد مـن بلـدان الربيـع العربـي، ولكـنْ هنـاك عـددٌ من المشـتركات بينهـا أيضًـا، يأتـي فـي مقدّمها:

1. الإخفـاق فـي بنـاء الدولـة الوطنيـة الحديثـة، ومـا خلّفـه ذلـك مـن هشاشـة فـي النسـيج المجتمعـي والوطنـي.
2. الدور الذي تضطلع به المؤسستان العسكرية والأمنية وتباينه بين دولة وأخرى.
3. بنيـة وطبيعـة النظـام ومسـتوى لجوئـه إلى العنـف في حـل النزاعـات السياسـية والأهليـة، والتفـاوت في ذلـك بـين نظـام عـربي وآخـر.

رابعًا: الدولة الوطنية وتجليات الفشل في بنائها

الأبـرز بيـن تلـك المشـتركات التـي تشـكل عائقًـا موضوعيًـا (بنيويًـا) أمـام إمكانـات التغييـر ونجـاح الثـورات فـي العالـم العربـي هـو غيـاب الدولـة الوطنيـة الحديثـة، وابتلاعهـا مـن طـرف سـلطات غاشـمة

(3) مهـران الشـامي، «بيـن طموحـات الرئيـس الشـعبوي وفسـاد «النخبـة» السياسـية: هـل تنتهـي تجربـة «الانتقـال الديمقراطـي» فـي تونـس؟»، مركـز حرمـون للدراسـات المعاصـرة، 29 آب/ أغسـطس 2021.

باتت أشبه بطغم مافيوية، فاسدة ومُفسِدة، ليس لديها أي إنجازات تذكر على أيّ صعيد تنموي أو نهضوي، ولا يشغلها سوى البقاء في سدة الحكم، وهي على استعداد لفعل أي شيء في سبيل ذلك. وقد كشفت عن ذلك بجلاء الطريقة الوحشية التي تعاملت بها هذه السلطات مع انتفاضات الربيع العربي، وما ترتّب عليها من ويلات ودمار وخراب وإزهاق أرواح مئات الآلاف من البشر، ما جعل العالم العربي يبدو استثناءً في ذلك على مستوى العالم ككل!

يقف وراء إخفاق العرب في بناء دولهم الوطنية الحديثة العديد من الأسباب، أهمها دور القوى الاستعمارية في نشوء وتكوّن كياناتهم السياسية، (وخصوصًا في مشرقنا العربي)، لكن ربما الأهم من ذلك، أنّ هذه الكيانات لم تتشكل كحصيلة لصراعات داخلية عنيفة نجم عنها في نهاية المطاف التوافق على صوغ عقد اجتماعي، يضمن الالتزام بمبادئ وقوانين السلم الأهلي والعيش المشترك بين أبنائها ومكوناتها كافة، بالاستناد إلى مفهوم المجتمع المدني (الأمّة)، وليس بالاعتماد على البنى والعلاقات ما قبل الوطنية، كما حصل في المجتمعات الغربية بعد حرب الثلاثين عامًا التي شهدتها أوروبا في النصف الأول من القرن السابع عشر، من 1618 إلى 1648. هذه الحرب التي اعتقدنا أننا سننجو منها، وسنتعلم من دروس التاريخ وكوارثه، بيد أنّ ما نشهده اليوم من اقتتال وحروب في بلادنا العربية على خلفية مذهبية وإثنية، يبدو وكأنه (معادل تاريخي) لتلك الحرب الدموية، بتأخر زمني (وحضاري) يقارب نحو أربعمئة عام!

وإذا كانت بريطانيا وفرنسا ساهمتا في القضاء على السلطنة العثمانية، ورسمتا حدودًا وأوجدتا بلدانًا وعينتا حكامًا، وحاولتا أن تبنيّا أنظمة على غرار أنظمتها السياسية الغربية، إلا أنّ كثيرًا من القوى المحلية وقفت ضد ذلك وعدّته غير شرعي، هذا فضلًا عن المشكلات التي خلفتها هذه الترتيبات، وما زالت معلّقة حتى الآن؛ مثل المصير السياسي للفلسطينيين والكرد وعدد من الإثنيات الأخرى.[4]

يضاف إلى ذلك، ما خلّفه هذا الفشل من انعكاسات وتداعيات، فبدلًا من السلم الأهلي والهوية الوطنية الجامعة شاهدنا انفجار الهويات الدينية والطائفية والعرقية والقبلية والمناطقية ...إلخ. وعوضًا عن إقامة دولة الحقّ وسيادة القانون التي تحترم المؤسسات والتعدّدية والمعايير الحديثة كالحرية والديمقراطية وتداول السلطة والمساواة ومبدأ المواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص، ابتلي العالم العربي بسلطات كرّست نفسها كأنظمة شمولية استبدادية؛ أعطت لنفسها الحق بتعطيل الدستور ووقف العمل حتى بالقوانين التي أقرّتها بنفسها، وذلك عبر فرض قوانين الطوارئ والأحكام العرفية، ما مكنّها من إحكام قبضتها على الفضاء العام والمجتمع والسيطرة على جميع تمثيلاته وتنظيماته من أحزاب، نقابات، منظمات مجتمع مدني، صحف ووسائل إعلام ...إلخ.

خامسًا: تمايز التجربة التونسية

يمكن للمراقب أن يلاحظ أنّ تعامل الأنظمة العربية مع احتجاجات الربيع العربي كان يتناسب طردًا مع مدى اقترابها أو ابتعادها من الأخذ بمعايير الدولة الحديثة، وانعكاس ذلك على بنية الدولة

(4) مهران الشامي، «معضلة بناء الدولة الوطنية الحديثة في سورية والمشرق العربي»، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 6 حزيران/ يونيو 2021.

وطبيعة نظامها السياسي ومستوى لجوئها إلى العنف في حل النزاعات السياسية والأهلية القائمة أو التي تنشب بين آونة وأخرى. ففي دولة مثل تونس كان بطل استقلالها ورئيسها **الحبيب بورقيبة** قد أرسى بعض دعائم ومرتكزات الدولة الحديثة، من قبيل التأكيد على علمانية الدولة ومدنيتها، وعدم الإطباق التام على الفضاء العام والحياة السياسية، إضافة إلى موقفه من المرأة، «مدونة (قانون) الأحوال الشخصية»، التي ساهمت بقوانينها العصرية في منح المرأة التونسية حقوقًا متقدمة، مقارنة مع سواها من النساء العربيات.

كما يُسَجّل للنظام التونسي السابق بنسختيه؛ البورقيبية والبنعلية، مساهمته في وصول المجتمع إلى مستوى تعليمي وثقافي متقدم. إذ أنّ الدولة التونسية وضعت منذ الاستقلال ثلث موازنتها للاستثمار في التعليم، بهدف صناعة رأسمال بشري قادر على إدارة عجلة الاقتصاد وبناء مؤسسات كفؤة، وسط شحّ الموارد الأخرى. كما عملت على توفير الشروط الملائمة لتشكيل طبقة وسطى واسعة.

يضاف إلى ذلك؛ حياد المؤسسة العسكرية التي لم يعرف عنها أيّ تدخل في الشؤون السياسية، وتماسك النسيج المجتمعي لتونس وابتعاده عن الانقسامات كما في بلدان أخرى، ووجود مجتمع مدني قوي وتمثيلات حزبية ونخب سياسية ديمقراطية، وحركة عمّالية ونقابية مستقلّة نسبيًا عن السلطة السياسية. أي أن نظام الحكم البائد لم يكن شموليًا واستبداديًا بالمطلق، (توتاليتاريًا)، مثل غيره من الأنظمة التسلطية الشمولية التي عرفها العالم العربي. وكان هذا أحد أهم الأسباب التي ساعدت في نجاح الثورة سريعًا وفي سلميتها من جهة، واستمرارها وديمومتها طوال السنوات السابقة، من جهة ثانية.[5]

وقد بقيت التجربة التونسية، (إلى ما قبل انقلاب الرئيس الشعبوي **قيس سعيّد**)، نافذة الأمل الوحيدة التي عوّل عليها أغلب المحللين والمهتمين، بأن تكون أنموذجًا يحتذى للانتقال الديمقراطي في العالم العربي. لكنها غدت برمّتها الآن على كف عفريت، وسيكون مصيرها رهنًا بموازين القوى التي ستستقر عليها البلاد، وقدرة الرئيس سعيّد على حسم «المكاسرة» الراهنة لصالحه، وبسط سيطرته الكاملة على المشهد السياسي التونسي.

وفي الواقع، فإن انقلاب الرئيس على النظام البرلماني الرئاسي المختلط، وتعديل الدستور بما يضمن إقامة نظام رئاسي تكون اليد العليا فيه للرئيس وليس للبرلمان، وقبل ذلك، نجاحه في انتخابات الرئاسة لم يأتِ من فراغ، فقد توافرت الكثير من العوامل والأسباب التي مهّدت الطريق أمامه. فبعد الخطوات الأولى للانتقال الديمقراطي، مثل: انتخاب جمعية تأسيسية، وضع دستور جديد، تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية وفق قانون انتخابي جديد، وتشكيل حكومة جديدة؛ سرعان ما انشغلت المنظومة السياسية الجديدة؛ في الحكم والمعارضة، بمماحكاتها السياسية وانقساماتها الأيديولوجية والسياسية (علماني/ إسلامي، ليبرالي/ يساري ...إلخ)، فضلًا عن انغماسها في الصراع على الحكم ومغانمه، في وقت كانت فيه المصاعب والتحديات التي تواجهها التجربة الجديدة كثيرة وجلية.

وقد ساهمت المنظمات المدنية والنقابات التونسية، مستندةً إلى رصيدها التاريخي وثقلها

(5) الشامي، «بين طموحات الرئيس الشعبوي وفساد «النخبة» السياسية».

الاجتماعي، في ضبط توازنات المشهد السياسي والتخفيف من وطأة الأزمات المتلاحقة التي شهدتها البلاد في السنوات الأولى للثورة، على غرار الدور الوفاقي المميز الذي قامت به «اللجنة الرباعية للحوار الوطني» بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل (المنظمة النقابية الأكبر)، حين قادت حوارًا ناجحًا (2013) بين أحزاب «الترويكا» الحاكمة آنذاك بزعامة حركة النهضة (الإسلامية)، وأحزاب المعارضة، وتمكنت عبره من احتواء الاستقطاب الحاد الذي حصل بعد حادثتَي اغتيال القياديَين اليساريَين **شكري بلعيد** و**محمد البراهمي**، ووُجِّهت الاتهامات فيهما إلى مجموعات تدعمها حركة النهضة، أو تتواطأ معها وتصرف النظر عن نشاطها؛ علمًا أن حوادث الاغتيال السياسي نادرة ومستنكرة في تاريخ تونس.

وسجّل البعض وقتها للحركة الإسلامية التونسية تميّز أدائها السياسي وتمتعها بمرونة وبراغماتية عالية. بيد أنّ شهوتها للسلطة وامتيازاتها دفعتها للائتلاف والتساكن مع قسم مُحدّث من النظام القديم: حزب «نداء تونس» الذي حاز على المركز الأول في انتخابات عام 2014، وذلك بعد ما يُعرف بـ«اتفاق الشيخين»، **السبسي** و**الغنوشي**، الذي أُتمّ في باريس.

ولم يُفضِ هذا الاتفاق إلى تحقيق الاستقرار والنهوض المرجوَّين، وخاصة في ظلّ الانقسامات والانشقاقات المتلاحقة التي عانى منها «النداء». ووصل الأمر في لحظة ما إلى مستوى القطيعة والصراع العلني بين رئيس الجمهورية (الباجي قايد السبسي) من جهة، والحكومة والبرلمان من جهة أخرى، في وقت تفاقمت فيه مشكلات الفقر والبطالة بين الشبان والخريجين الجامعيين، في ظلّ سياسات هذا الائتلاف الاقتصادية وإهماله المطالب الاجتماعية والمعيشية للتونسيين.

وعلى ذلك، ما لبثت أن تجدّدت الاحتجاجات في منطقة القصرين وسواها من المناطق والضواحي المهمّشة، رافعة ذات الشعارات المتصلة بتأمين الشغل والتنمية التي رُفعت في بداية الثورة. بل وفي تكرار لتجربة **البوعزيزي**، فقد أحرق **عبدالرزاق الزرقي** (مصور تلفزيوني) جسده (2018) في محافظة القصرين.

وعدّ المحتجون التونسيون أنّ منظومة الحكم والحكومات المتعاقبة منذ ثورة 2011، هي المسؤولة عن الإخفاق في إنجاز الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما مهّد الطريق، تاليًا، أمام الرئيس الشعبوي للنجاح في الانتخابات الرئاسية تحت يافطة إيجاد مخرج من الانسداد السياسي والمأزق الاقتصادي اللذين أرهقا الشعب، والتخلص من المنظومة الحاكمة والفاسدين وحل البرلمان، حتى لو كان ذلك مقدّمة للعودة مرة أخرى نحو الاستبداد والدكتاتورية!

سادسًا: دور المؤسستين العسكرية والأمنية (الجزائر والسودان نموذجًا)

وكان من أهم المعوقات الموضوعية أمام فرص التغيير والثورة في العالم العربي، اعتماد الأنظمة الحاكمة بشكل رئيس على المؤسستين العسكرية والأمنية، وخاصة أجهزة المخابرات التي تمّ زيادة عددها وعديد أفرادها على نحو سرطاني، فضلًا عن توسيع صلاحياتها بشكل مفرط. فبوساطة هذه الأجهزة، سيطرت السلطات العربية على مرافق الدولة وابتلعت مؤسساتها وأركانها، وسخّرتها لخدمة نظامها السياسي بشكل خاص. وبهدف تحقيق ذلك، لم توفر شيئًا أو عملًا؛ بدءًا من منع النشاط السياسي، أو تقييده كحد أدنى، إلى شيوع ظاهرة الاختفاء القسري والتوقيف التعسفي للمعارضين،

والاحتمـالات الكبيـرة لموتهـم أو التخلـص منهـم (قتلهـم) تحـت التعذيـب، وأقلّـه الحكـم عليهـم بأحـكام جائـرة عبـر إحالتهـم إلـى محاكـم عسـكرية واسـتثنائية، هـذا فضـلًا عـن تفتيـش المنـازل والتنصـت علـى الاتصـالات، ومصـادرة الأمـلاك والعقـارات والشـركات والتدخـل فـي أنـواع النشـاط الاقتصـادي والمالـي ...إلـخ.

وقـد وصـل النظـام الأسـدي، فـي عهـدَي الأب والابـن، إلـى مسـتوى النمـوذج الـذي يُـدرّس علـى هـذا الصعيـد، بعـد أن قولـب وطـوّع الجيـش، علـى مـدى عقـود، ومهـره بطابعـه وصبغتـه الطائفيـة، وحولـه إلـى أداة طيعـة ومطواعـة فـي يـده تقـوم فقـط بحمايـة نظامـه والدفـاع عنـه، جنبًـا إلـى جنـب مـع الأجهـزة الأمنيـة التـي باتـت هـي المتحكمـة فـي كل شـيء، بمـا فـي ذلـك الجيـش وفرقـه المعروفـة، مـا خـلا بعـض الوحـدات الخاصـة (مثـل سـرايا الدفـاع سـابقًا، والفرقـة الرابعـة والحـرس الجمهـوري حاليًـا).

فـي كتابـه «فلاحـو سـورية»، وعلـى الرغـم مـن تحفظـه وحـذره الشـديدين مـن إطـلاق الأحـكام، يكشـف المـؤرخ **حنـا بطاطـو** بالأسـماء والأرقـام وأدق التفاصيـل أنـه «لا جـدال في أن قاعـدة سـلطة الأسـد هـي في جوهرهـا علويـة بقـوة». ويوضـح أن مـن «بـين 31 ضابطًـا اختارهـم **حافظ الأسـد** بـين عامـي 1970 و1997، لشـغل مراكـز حساسـة في القـوات المسـلحة وقـوات النخبـة العسـكرية وشـبكة أجهزة الأمـن والاسـتخبارات، كان مـا لا يقـل عـن 19 منهـم مـن الطائفـة العلويـة، بمـن فيهـم 8 مـن عشـيرته، و4 مـن عشـيرة زوجتـه، ومـن بـين هـؤلاء هنـاك 7 تربطـه بهـم صـلات قربـى».

ويضيـف فـي مـكان آخـر أنّ «أيًـا مـن الضبـاط السـنة لـم يكـن يملـك فـي أي لحظـة سـلطة اتخاذ قـرارات حاسـمة، أو القيـام بمبـادرات مسـتقلة». ويقـول: «كان المعاونـون الموثوقـون مـن أقربـاء الأسـد، أو أبنـاء طائفتـه، يراقبـون عـن كثـب السـنّة فـي المناصـب العسـكرية والأمنيـة العليـا». وينقـل بطاطـو مـا كتبـه أحـد أصدقـاء رفعـت الأسـد، (صالـح عضيمـة)، عـن مصطفـى طـلاس: «هـو لا يحـل ولا يربـط، وليـس لـه مـن دور فـي الجيـش إلا دور الذيـل مـن الدابـة»![6]

وفـي المقابـل، لـم يُعـرف عـن الجيـش التونسـي أيّ تدخـل فـي ميـدان السياسـة، وهـو أقـرب إلـى مفهـوم الجيـش المهنـي، وبقـي خـارج «لعبـة» الانقلابـات العسـكرية التـي عرفتهـا كثيـر مـن البلـدان العربيـة (مصـر، سـورية، العـراق، السـودان... إلـخ)، ولذلـك يحظـى بتقديـر وثقـة أغلبيـة التونسـيين. صحيـحٌ أنـه يمنـح الرئيـس سـعيّد حاليًـا تأييـده، ويعمـل الأخيـر علـى اسـتمالته إلـى صفّـه عبـر تعييـن عـدد مـن ضباطـه فـي مناصـب ومواقـع مدنيـة، إلا أنـه مـن المبكـر جـدًا الحديـث عـن طموحـه لشـغل دور سياسـي مسـتقبلي.

وبالمقارنـة بيـن تونـس ومصـر، مثـلًا، نجـد أنّ المؤسسـة العسـكرية المصريـة كان لهـا حضـورٌ وتأثيـر طاغيـان فـي الحـوادث والتطـورات التـي شـهدتها مصـر منـذ الإطاحـة بالملكيـة قبـل سـبعة عقـود، وصـولًا إلـى دورهـا فـي نجاح «ثـورة 25 كانـون الثانـي/ ينايـر» في البدايـة، ومن ثـم في الانقـلاب الذي أطـاح بحكم الرئيـس (الإسـلامي المنتَخـب ديمقراطيًـا) **محمـد مرسـي**، وأوصـل **عبـد الفتـاح السيسـي** إلى سـدة الرئاسـة.

وعلـى غـرار الجيـش المصـري، كان للجيشـين الجزائـري والسـوداني دور مركـزي فـي إطاحـة الرئيسـين **بوتفليقـة** و**البشـير**. ومـن المعـروف أنّ المؤسسـة العسـكرية فـي الجزائـر تعـدّ «صانعـة الرؤسـاء»، وتـرى

(6) حنـا بطاطـو، فلاحـو سـورية: أبنـاء وجهائهـم الريفييـن الأقـل شـأنًا وسياسـاتهم، عبـد اللـه فاضـل ورائـد النقشـبندي (مترجمـان)، (الدوحـة/ بيـروت: المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، 2014)، ص 422، 598.

نفسها ضامنًا أساسيًا لاستمرار وحماية الدولة المدنية. فهي التي انقلبت على مسار الانتخابات التي حقق فيها الإسلاميون «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» فوزًا ساحقًا عام 1991، ما أدخل الجزائر في ما يعرف بـ«العشرية السوداء». وهي التي أبعدت بوتفليقة عن الرئاسة عام 1979، قبل أن تستقدمه في العام 1999، ليكون مرشّحها في انتخابات الرئاسة حينها، بوصفه من رفاق بومدين في «مجموعة وجدة»،[7] وهي التي بادرت كذلك، بقيادة رئيس الأركان **أحمد قايد صالح**، إلى الضغط عليه وإجباره على الاستقالة وسحب ترشّحه لولاية خامسة. وقدّمت عملها هذا بوصفه تماهيًا مع مطالب المحتجين الذين أعلنوا وقوفهم ضد الفساد المستشري، ووصفوا التمديد لحكم بوتفليقة في ظلّ حالته المرضية المزمنة، أشبه بمهزلة سوريالية فظيعة!

وكانت المجموعة المحيطة ببوتفليقة، بزعامة شقيقه **سعيد**، استغلت وضعه الصحي للسطو على صلاحياته كرئيس للجمهورية. ومن الواضح أن هذه «العصابة»، كما وصِفت، كان لديها قدرٌ كبيرٌ من المصالح المتشعبة حملتها على الاستمرار في لعبتها البائسة والسعي لتجديد لبوتفليقة بهدف حماية نفسها ومصالحها، مُستخفّة بالشعب الجزائري، وبالمؤسسة العسكرية كذلك. وفي الواقع كان للحراك الشعبي دور رئيس في وضع حدّ لهذه «المهزلة» ودفعَ المؤسسة العسكرية إلى أخذ المبادرة وإنهائها.[8]

وقد انحاز قائد الجيش الجزائري في البداية لصالح المحتجين ومطالبهم، وتعهّد بـ«تسليم السلطة للشعب»، (على الرغم من أنه كان أحد المقربين الأوفياء للرئيس بوتفليقة، ومن أهم الذين وفروا الحماية لنظامه منذ العام 2004)، لكنه ما لبث أن قلب ظهر المجن للمحتجين وطعن بهم وبحراكهم ووصفهم بـ«الشرذمة والخونة والعملاء»! وأصبح بعد إزاحة بوتفليقة الحاكم الفعلي للبلاد إلى غاية تنظيم انتخابات الرئاسة، التي دافع عنها بقوة بذريعة الحفاظ على «الشرعية الدستورية»، بينما كان في الواقع يسعى لتفادي المرور بمرحلة انتقالية تشرف عليها شخصيات مدنية مستقلة، كما طالب الحراك الشعبي. وقد جلبت الانتخابات رئيسًا (**عبد المجيد تبون**) من قلب الطبقة السياسية المرفوضة من المحتجين.

وفي السودان، ظل الجيش هو القوة المهيمنة على الحكم بشكل شبه متواصل تقريبًا منذ الاستقلال 1956. وفي ضوء ذلك، لم يكن مفاجئًا أن يبادر جنرالات البشير إلى الانقلاب عليه بعد أن أيقنوا أنه لم يعد ممكنًا التمسك به والدفاع عنه أمام الاحتجاجات النوعية في الشارع، بل عدّوا أنّ إطاحته تحقيقٌ لطموح المحتجين أيضًا!

غير أنه لم يطل الوقت ليتبيّن أن القادة العسكريين يريدون التخلص من رأس السلطة، (أو التضحية به)، كتمهيد لإعادة إنتاج النظام القديم بحلّة جديدة. وهكذا يتشابه السيناريوهان الجزائري والسوداني مع شقيقهما المصري، لجهة الدور «الإنقاذي» الذي مثّله الجيش في التخلص من رأس النظام، ولكن بهدف حماية النظام ذاته وإعادة انتاجه من جديد. وخصوصًا أنّ للجيشين الجزائري والسوداني دورًا مشابهًا لنظيرهما المصري في «صناعة الرؤساء».

(7) وجدة: المدينة المغربية التي لجأ إليها عدد من قادة الثورة الجزائرية إبان حرب الاستقلال.

(8) خير الله خير الله، «حاجة الجزائر إلى الجمهورية الثانية»، صحيفة العرب، 22 نيسان/ أبريل 2019.

وتنقسم المؤسسة العسكرية في السودان حاليًا إلى قسمين: **وزارة الدفاع** التي يقودها رئيس المجلس السيادي **عبد الفتاح البرهان**. و**قوات الدعم السريع** التي يقودها **محمد حمدان دقلو** الملقب بـ «حمديتي». وهذه القوات هي نفسها ميليشيا «الجنجويد» سابقًا، المشهورة بمجازرها وفظائعها وانتهاكاتها لحقوق الإنسان في إقليم دارفور. ويتلقى القسمان دعمًا من بعض الدول العربية الفاعلة مثل مصر والمملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويُحكمان قبضتهما على جزء مهم من النشاط الاقتصادي السوداني، مثل النفط ومناجم الذهب وتجارته، فضلًا عن شركات واستثمارات في الإنشاءات والمواشي والأدوية والاستيراد والتصدير.[9]

ويبدو أن الجيش السوداني يستنسخ تجربة نظيره المصري في الاستحواذ على بعض القطاعات الاقتصادية والاستثمارات المهمة لزيادة وتعميق نفوذه في الدولة والمجتمع أكثر فأكثر. وكانت مجلة «إيكونوميست» قد خصصت إحدى افتتاحيتها لموضوع «الإمبراطورية الاقتصادية» التي يملكها الجيش المصري وتأثيرها في الاقتصاد المصري. وطبعًا لا يمكن لأي استثمارات خاصة أن تتنافس مع «هيئات عسكرية لا تدفع ضرائب أو رسومًا جمركية، ويمكن أن تلقي بمنافسيها في السجن»![10]

وربما كان البرهان وحميدتي يطمحان كذلك إلى استنساخ «السيناريو المصريّ» في السودان، فقد بادرا إلى الانقلاب -في 25 تشرين الأول/ أكتوبر -2021 على اتفاقهما مع ائتلاف «قوى الحرية والتغيير» بشأن المجلس السيادي حين اقترب موعد تسليم رئاسة المجلس للمكون المدني. ولكن إذا كان الانقلاب المصري موجّهًا بشكل رئيس ضد الرئيس مرسي وجماعة «الإخوان المسلمين»، وتواطأت معه كثير من القوى السياسية والنخب المدنية والأهلية المصرية، فإن الانقلاب السوداني كان مختلفًا تمامًا عن ذلك. إذ كانت الاحتجاجات في السودان -والتي شهدت مشاركة كثيفة للمرأة فيها- موجّهة في الأصل ضد نظام بصبغة إسلامية، وتسعى لتقديم بديل آخر للشعوب العربية خارج ثنائية الاستبداد السياسي أو الديني. وقد أعرب محللون عن خشيتهم من أن يصبّ موقف عسكر السودان (الانقلابي) في صالح الحركة الإسلامية وفلول نظام البشير، ويمنحهما فرصة كبيرة للعودة إلى الحياة السياسية، مشدّدين على عمق الخلاف بين الحالتين السودانية والمصرية.[11]

وفي الحصيلة، من الواضح أن السودان تنتظره الكثير من الصعاب والتحديات، وسيعتمد مستقبل التحول الديمقراطي فيه على تضافر عدد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. وسيزيد من تلك الصعاب والتحديات تفاقم الصراع بين البرهان ونائبه حميدتي حول صلاحيات ونفوذ كل منهما. ويبدو أن البرهان يطمح لانفراده بقيادة الجيش، بعد أن يدمج «قوات الدعم السريع» فيه، تمهيدًا لانفراده بقيادة السودان، إذا أراد إعادة سيرة النميري والبشير في الحكم وتمكن من تحقيق ذلك!

(9) أريج الحاج، «التغلب على التاريخ: تحول السودان غير الموكّد إلى الديمقراطية في مواجهة الضغط العسكري»، معهد واشنطن، 29 تموز/ يوليو 2020.

(10) إبراهيم درويش، «إيكونوميست: على مصر إخراج الجيش من الاقتصاد أو توقع مساعدات أقل»، القدس العربي، 27 كانون الثاني/ يناير 2023.

(11) محمد أبو الفضل، «السودان ومصر: تشابه في المقدمات وتباين في الآليات والمآلات»، صحيفة العرب، 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

سابعًا: دور القوى الخارجية

طبعًا ليس جديدًا في التاريخ أن تكون للخارج أدوار رئيسة فاعلة هنا أو هناك؛ ومن ضمن ذلك لجم إمكانات التغيير ومنعها في هذا البلد أو ذاك، بصرف النظر عن حجم ومستوى التطلعات الشعبية. وقد كان من الواضح والجليّ دور القوى الخارجية الحاسم في إجهاض الانتفاضة الشعبية السورية، وبقاء واستمرار نظام الأسد، من حزب الله وصولًا إلى روسيا بوتين، ومرورًا بإيران وحرسها الثوري.

وقد حصل ذلك في وقت لم تعد فيه منطقة الشرق الأوسط ضمن الأولويات الاستراتيجية لإدارة الرئيس الأسبق (الديمقراطي) **باراك أوباما**. وبحسب رؤية الأخير،[12] فإنّ الشرق الأوسط لم يعد مهمًا للمصالح الأميركية، وينبغي عدم إدراجه ضمن أولوياتها. ورأى في المقابل، أنّ مركز الاهتمام الأميركي ينبغي أن ينتقل إلى آسيا والشرق الأقصى، لمواجهة النفوذ الاقتصادي والاستراتيجي المتنامي للصين، بوصفها التحدّي الأبرز للمصالح الأميركية، وبأنّ على واشنطن أن تعمل على كبح جماحها والحدّ من سعيها المتزايد للسيطرة.

وزاد على ذلك، بأنّ دولًا أوروبية وخليجية حليفة لأميركا سعت إلى «جرّ الولايات المتحدة إلى التدخل واستخدام قوتها العسكرية لتسوية حسابات وصراعات (في منطقتنا) ذات طابع طائفي، لا تخدم المصالح الأميركية». وقد شكل هذا الفهم خلفية موقف أوباما (المتردد والمتأرجح) في الشأن السوري، وخصوصًا إثر توعده بـ«الخط الأحمر» في حال استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيماوية، ومن ثم تراجعه، وإعلانه الصريح أنّه «غير نادم على هذا التراجع»!

وبحسب **جيفري غولدبرغ**، فقد بدا واضحًا أنّ إدارة أوباما لن تورط نفسها في أيّ تدخّل عسكري جديد في المنطقة، في وقت تسعى فيه لإنهاء حربَين في العراق وأفغانستان والانسحاب منهما، هذا فضلًا عن رهانها الكبير على إيران وعقد الاتفاق النووي معها!

وعلى العموم، فقد أظهرت التجارب المعيشة مدى أهمية الجوار الإقليمي والوضع الدولي؛ إما في إنجاح الثورة، أو في إجهاضها. وكذا الأمر بالنسبة إلى مسار الانتقال إلى الديمقراطية، حيث للتدخلات الإقليمية والدولية دور رئيس؛ إما في إنجاحه أو في عرقلته. ففي أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، مثلًا، كان من مصلحة الجوار الإقليمي دعم عمليات التحول إلى الديمقراطية التي حصلت في تلك البلدان، في حين وجدنا أن البيئة الإقليمية العربية لم تكن مساعدة أبدًا على نجاح تلك المسارات. بل على العكس، فإنّ قوى الثورة المضادة داخل دول الربيع العربي وفي جوارها الإقليمي، أدّت دورًا بارزًا ومُخزيًا في الوصول إلى النتائج الكارثية التي وصلنا إليها، مستغلة عمق الانقسام السياسي والثقافي في المجتمعات المعنية، وهشاشة المجتمع المدني، وضعف القوى السياسية الديمقراطية، وغياب ثقافة الديمقراطية عمومًا، إن لم نقل طغيان ثقافة الإقصاء والإبادة السياسية والثقافية![13]

(12) كما عرضها جيفري غولدبرغ في مقالته المطوّلة في ذي أتلانتيك (10 آذار/ مارس 2016)، بعنوان «عقيدة أوباما»، وقد ترجمتها ونقلتها آنئذٍ صحف ومواقع عربية عدة.

(13) محمد شومان، «لماذا تعثرت ثورات الربيع العربي؟»، الحياة، 17 حزيران/ يونيو 2015.

وكمثال على ذلك، فقد حام ظلّ دول (مثل الإمارات، السعودية ومصر)، حول انقلاب البرهان وحميدتي -في تشرين الأول/ أكتوبر -2021 في السودان، مثلما حام ظلها من قبل حول انقلاب تونس. ومن المعروف أن بعض دول الخليج دعمت سابقًا انقلاب عبد الفتاح السيسي في مصر. وفي سبيل التناغم مع سياسات هذه الدول، ومع الخطط والمشاريع الأميركية– الإسرائيلية التي كانت مطروحة، قفز البرهان إلى مركب الدول العربية المُطبّعة مع إسرائيل، بدعوى التسريع في رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب، والمساعدة في تجاوز مصاعبه الاقتصادية، بينما كان في الواقع يطمع في أن تزيد هذه الخطوة من حظوة عسكر السودان لدى الأطراف المعنية، لعلها تضرب صفحًا عن خطاياهم وارتكابات «جنجويدهم».

ولفت انتباه المراقبين، في هذا الصدد، أنه لو كانت واشنطن والعواصم الغربية حريصة فعلًا على إنجاح الانتقال السياسي وتمكين الديمقراطية الناشئة في السودان، لبادرت فورًا إلى تقديم مختلف أشكال الدعم الاقتصادي والسياسي للسلطات الجديدة، وخصوصًا الشق المدني منها، من دون رهن ذلك بأي شروط سياسية وصلت حدّ الابتزاز والإذلال، كما حصل في عهد الرئيس السابق **دونالد ترامب** تجاه قضية التطبيع! كما لفت انتباههم أيضًا أن إسرائيل (الديمقراطية) لم تجد هي الأخرى أيّ حرج في التعامل مع انقلاب 2021 وعسكر السودان، وذلك حرصًا منها فقط على التطبيع الرسمي مع مزيد من الدول العربية.

بيد أنه، وعلى الرغم من دعم تلك الدول لانقلابيي السودان، فإن الأخيرين قد أخطأوا حساباتهم هذه المرة. فلا الشعب السوداني يبدو في وارد التخلي عن ثورته وتطلعاته للتغيير، (حيث واجه العسكر شارعًا غاضبًا ومُصمّمًا على استعادة الحكم المدني)، ولا المجتمع الدولي يبدو في وارد التسامح معهم كذلك، إضافة إلى موقف الاتحاد الأفريقي الرافض أصلًا للانقلابات في القارة الأفريقية.

صحيح أن الموقف الدولي لم يرقَ إلى تسمية الانقلاب باسمه الصريح، لكن نبرته بدت أعلى من تلك التي سُمعت إزاء الإجراءات التي أقدم عليها قيس سعيّد في تونس، أو انقلاب السيسي في مصر 2013. وقامت إدارة بايدن بتعليق مساعدات أميركية للسودان، وكذلك فعل الاتحاد الأوروبي، في وقت تبدو فيه العواصم الغربية وكأنها باتت تخشى أن تخسر نفوذها في بعض الساحات لصالح الصين وروسيا، في حال اتخذت مواقف أكثر صراحة وجذرية من انقلاب ما، أو انتخابات مزيفة هنا أو هناك. كما أشارت صحيفة «واشنطن بوست» في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.[14]

ثامنًا: سيطرة الإسلام السياسي

ومن الأسباب التي تعيق تحقيق التغيير الديمقراطي في عالمنا العربي، هو الغلبة الراهنة لقوى الإسلام السياسي بمختلف تلاوينها وأطيافها وبشقيها السنّي والشيعي. ومن المفترض أن يندرج هذا الأمر ضمن العوامل الذاتية المعيقة للديمقراطية في البلدان العربية، إلا أنّ ديمومته على مدى أجيال وعقود طويلة أضحت ترتقي به إلى مستوى العامل الموضوعي وليس الذاتي فقط. فبعد نحو قرن من نشوء الكيانات العربية، ما زال ثمة خلافات عميقة مستعرة داخلها تطال هويتها وهوية مجتمعاتها

(14) إبراهيم درويش، «انقلاب السودان مقامرة أعادت المواجهة مرة أخرى بين الجيش والشارع»، القدس العربي، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

السياسية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك شرعية هذه الكيانات ذاتها، (من قبيل الحنين إلى نظام الخلافة الإسلامية مثلًا)، وكذلك شرعية الأنظمة القائمة عليها التي تنظر إليها كثير من القوى والحركات الإسلامية، وقبلها القومية، بوصفها تعبيرًا عن عقيدة غربية (غزوًا ثقافيًا غربيًا)، وترى أن تطبيق الشريعة في مختلف جوانب الحياة (ومنها الحوكمة والسياسة) أمرًا مفروغًا منه.

ويلاحظ **ديفيد فرومكين** في كتابه «سلام ما بعده سلام» أنّ المسؤولين الغربيين الذين شاركوا في اقتسام المنطقة، «ظنوا أن المعارضة الإسلامية للعصرنة كانت في طريقها إلى التلاشي، ولم يروا أهمية المذهب الوهابي في السعودية، ودور الدين في أفغانستان، واستمرار حيوية الإخوان المسلمين في مصر وسورية، والثورة الخمينية في إيران ...إلخ».[15]

وفي ظلّ واقع الاستبداد والنهج التمييزي المُخرّب الذي تتبعه معظم الأنظمة العربية، وتحكّم البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية المتخلفة، من جرّاء إخفاق مشروع النهضة والحداثة الذي بدأ في أواخر القرن التاسع عشر، وتراجع الحركة التنويرية والعقلانية التي رافقته، وما أفضى إليه ذلك من تراجع وقصور في الوعي المدني والمؤسساتي، وغلبة الانتماءات والعصبيات ما دون الوطنية، فإنّ البيئة العربية العامة كانت وما برحت مهيأة لانتشار القوى والجماعات الإسلامية الأصولية بأطيافها وتلاوينها شتى.

وخلافًا لما كانت عليه الحال في العهود الاستعمارية، حيث كان للدين دور إدماجي موحِّد للقوى التي ناضلت ضد الاستعمار، فقد تحول الدين حاليًا إلى عامل رئيس من عوامل الفرقة وتفتيت النسيج المجتمعي، وخصوصًا في نسخته السياسية الأكثر تطرفًا، والمتمثلة في الحركات «الجهادية»، ذات التوجه الطائفي المعلن، والتي ساهمت في تحويل صراع الشعوب مع أنظمتها من محاربة الاستبداد إلى محاربة التطرف، أقلّه في نظر معظم العواصم الغربية الفاعلة. يضاف إليها كثيرٌ من المشايخ الدعاة الذين تُسخّر لهم المنابر الدينية والقنوات الفضائية، (الشيخ **العرعور** مثلًا). ما يعني العجز عن تجاوز «فقه الجماعة أو الملّة»، (وفي أحسن الأحوال فقه الأمة الإسلامية)، إلى «فقه الدولة الوطنية» بأبعاده الدستورية والقانونية المتفق عليها، وتحول الدين (أي الإسلام السياسي) إلى عائق كبير في وجه بناء الدولة العصرية الحديثة، على نحو شبيه بما جرى في زمن النهضة، حين وقفت القوى التقليدية والأصولية ضد دعوات النهضويين العرب وطموحاتهم.

وعلى سبيل المثال، يورد **برهان غليون** في كتابه «عطب الذات» كيف جاء **رياض الشقفة**، المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، يسأله إن كان بالإمكان حضور ممثل عن وزارة الخارجية التركية اجتماع الأمانة العامة للمجلس الوطني؟ ويعدّ غليون أن ممثل الإخوان «لا يرى في هذا الحضور مساسًا بالطابع السيادي لاجتماع السوريين». ويعزو ذلك إلى «ضعف روح السيادة الوطنية عند النخب السورية، وضعف تمسكها باستقلال قرارها». ثم يضيف قوله إن «الانزلاق نحو التبعية لا ينجم دائمًا عن إرادة الهيمنة الخارجية، إنما عن القابلية للتبعية وغياب روح السيادة والاستقلال».[16]

(15) دافيد فرومكين، سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط 1914 – 1922، أسعد كامل الياس (مترجم)، (د.م: رياض الريس للكتب والنشر، د. ت)، ص633.

(16) برهان غليون، عطب الذات: وقائع ثورة لم تكتمل؛ سورية 2011ـــ 2012، ط2 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2020)، ص108، 109.

وفـي الواقـع فـإن الإخـوان لا يـرون فـي حضـور ممثـل الخارجيـة التركيـة اجتمـاع المعارضـة السـورية أمـرًا نافـرًا أو نشـازًا، ليـس للأسـباب التـي ذكرهـا غليـون فحسـب، بـل لأنّهـم يعـدّون أنّ المرجعيـة الدينيـة العابـرة للحـدود، هـي واحـدة بينهـم وبيـن الأتـراك فـي ظـل حكـم حـزب «العدالـة والتنميـة» ذي الخلفيـة الإسـلامية، وتتقـدّم علـى مرجعيتهـم الوطنيـة. تمامًـا مثلمـا كانـت الحـال بالنسـبة إلـى الأغلبيـة السـاحقة مـن الأحـزاب الشـيوعية التـي كانـت تعـدّ أن الأولويـة لمرجعيتهـا الأمميـة وليـس الوطنيـة. ومثلمـا هـي الحـال بالنسـبة إلـى حـزب اللـه فـي لبنـان الـذي يفاخـر قادتـه بـأنّ مرجعيتهـم ليسـت فـي بيـروت، إنمـا «ولايـة الفقيـه» فـي طهـران.

إلـى ذلـك، وعلـى خلفية رفضهـم للمبـادئ المتصلـة بجوهـر الديمقراطيـة وضمانـات الحقـوق والحريّات الفرديـة والعامـة، فـإن تعامـل أحـزاب وجماعـات الإسـلام السياسـي مـع الديمقراطيـة، شـابته، ومـا زالـت تشـوبه، الكثيـر مـن المآخـذ والظنـون. فهـم يبـدون ميـلًا واسـتعدادًا دائمًـا لإعـادة إنتـاج الاسـتبداد بحلـل وصيـغ جديـدة، سـواءً مـن خـلال ممارسـتهم الحزبيـة الداخليـة القائمـة علـى مبـدأ «السـمع والطاعـة»، أم علـى مسـتوى قبولهـم بالمشـاركة فـي الانتخابـات و«اللعبـة الديمقراطيـة»، علـى أن تكـون كـ«السـلم» الـذي يوصلهـم إلـى الحكـم، ليتفرغـوا بعدهـا لأسـلمة الدولـة والمجتمـع، فـي حيـن أنّ نشـوء وتكـوّن الدولـة الحديثـة ترافـق مـع انفصـال مـا هـو سياسـي عمّـا هـو دينـي، وتحقيـق نـوع مـن الاسـتقلال النسـبي للسـلطات التنفيذيـة والتشـريعية والقانونيـة عـن الديـن، وعـن بعضهـا البعـض فـي الوقـت عينـه.

وفـي الغـرب، ترافـق ذلـك مـع تجريـد الكنيسـة مـن مصـادر قوتهـا وهيمنتهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة، والحـدّ مـن نفوذهـا السياسـي ونفـوذ طبقـة الكهنـوت الدينـي، ومـن ثـم البـدء فـي الفصـل التدريجـي بيـن الكنيسـة والسياسـة، وشـيوع التنظيـم المدنـي العلمانـي للدولـة والأنظمـة السياسـية المعمـول بهـا، إضافـة إلـى تطـور نُظـم التعليـم وانتشـار الجامعـات الحديثـة، بعيـدًا عـن القيـود الدينيـة والسـلطوية التـي كانـت مفروضـة علـى حريـة التفكيـر والإبـداع والبحـث العلمـي.

وفـي المقابـل، وعلـى الرغـم مـن الجهـد الـذي بذلـه التنويريـون العـرب منـذ عصـر النهضـة وحتـى الآن، فـي سـبيل تعزيـز أسـس الفلسـفة السياسـية العقلانيـة الحديثـة، فلسـفة حقـوق الإنسـان ومبـدأ المواطنـة المتسـاوية، إلا أنّ الغلبـة مـا زالـت للفكـر اللاهوتـي التكفيـري الظلامـي، ومـا زالـت أفـكار وفتـاوى رمـوز هـذا التيـار؛ مـن **ابـن تيميـة** إلى **حسـن البنـا**، أقـوى بـما لا يقـاس ممـا طرحـه النهضويـون والعقلانيـون العـرب وغـير العـرب.

وفـي هـذا الصـدد، يجـدر الانتبـاه إلـى أن أحـد الأسـباب المهمـة التـي سـهّلت الانتقـال إلـى الديمقراطيـة فـي دول أوروبـا الشـرقية هـو ثقافتهـا السياسـية المتقاربـة مـع نظيرتهـا فـي غـرب أوروبـا، لجهـة مرورهـا بالإصـلاح الدينـي وعصـر النهضـة والتنويـر، بينمـا الأمـر ليـس كذلـك فـي العالـم العربـي، فالميـل العـام لـدى جميـع تيـارات الإسـلام السياسـي، بجناحيهـا السـنّي والشـيعي، يميـل لصالـح إقامـة دولـة دينيـة تعـد الشـرع دسـتورًا لهـا، مـن منطلـق أن «الإسـلام هـو الحـل»، وهـو ديـن ودنيـا فـي الوقـت عينـه.

وعلـى ذلـك، مـن الخطـأ الفـادح الركـون لحديـث البعـض عـن أن الثـورة السـورية وغيرهـا مـن ثـورات الربيـع العربـي قـد انتصـرت ولـم تُهـزم قـط، وبـأن مـا تمـر بـه الآن مـن نكـوص وتعرجـات شـبيه بمـا جـرى للثـورة الفرنسـية فـي القـرن التاسـع عشـر، والتـي لـم يسـتقم لهـا الأمـر إلا بعـد 80 عامًـا مـن قيامهـا. ومكمـن الخطـأ هنـا أن الثـورة الفرنسـية كانـت قـد أحدثـت القطيعـة مـع النظـام الإقطاعـي السـابق المتحالـف مـع

الكهنوت الكنسي، وذلك بفضل نجاح فلاسفة التنوير قبلها في تفكيك اللاهوت المسيحي التكفيري وتمهيد الطريق لها، وهذا ما لم يحصل عندنا بَعدُ للأسف الشديد.

وفي هذا الصدد، يشير **هاشم صالح** إلى أنّ «التنوير هو الذي فكك مشروعية الكنيسة الكاثوليكية وكل الأفكار الطائفية المتعصّبة التي كانت تبثها في المجتمع، وبأنه لولا هذا التفكيك لما استطاعت الثورة الفرنسية أن تطيح النظام الملكي الاستبدادي المطلق الذي كان يستمدّ مشروعيته من هذه الكنيسة بالذات، فهي التي كانت تخلع عليه المشروعية الإلهية، وتُقنع جماهير الفرنسيين بتقديم الطاعة له والخضوع لمشيئته على الرغم من كل تعسّفه واستبداده». (17)

وهذا كله لا يعني الموافقة، في أي حال، على اللجوء إلى قمع تيارات الإسلام السياسي غير المسلحة، وملاحقتها أمنيًا. بل قد يكون من مصلحة العرب والمسلمين أن تظهر قوى الإسلام السياسي على السطح، وأن تحكم أيضًا، لأنّ الفشل سيكون على الأرجح من نصيبها، كما كان من نصيب غيرها. وتجارب الحركات الإسلامية التي وصلت إلى الحكم تشي جميعها بأرجحية هذا الاحتمال؛ (من إيران إلى السودان إلى العراق إلى غزة ومصر وليبيا ...إلخ). وعندما يحصل ذلك ستتمكن الشعوب العربية من قطع خطوات كبيرة في مسارها التاريخي المعاصر، وذلك عبر التخلص من كلّ ما يعيق مُضيّها على درب التطور والنهضة، والاتفاق على البديل الديمقراطي لأنظمتها من دون أيّ لبس أو زوغان.

تاسعًا: سورية (الوجه الطائفي والتوريث)

يتفق الجميع على أن الحراك الشعبي الذي حصل في سورية، بدأ مثل غيره من حراكات الربيع العربي كاحتجاجات تنشد الحريّة والكرامة ووضع حد لنظام الاستبداد والاستعباد الذي استمرّ أكثر من نصف قرن. وقد شارك فيه عدد كبير من الشبان الطامحين إلى التغيير الديمقراطي السلمي، قبل أن يلج مسارات العنف ويصير فيه السلاح وحامله هما سيد الموقف، وليتحوّل من ثمّ إلى حرب مُدمّرة وُصفت كأكبر كارثة إنسانية عرفها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. حربٌ تنازعتها عصبيّات اثنية ومذهبية عابرة للحدود، وفاقمتها تدخلات خارجية جعلت من سورية ساحة لصراعات محلية وإقليمية ودولية متداخلة ومتشابكة على نحو لا فكاك منه.

بالطبع، كانت صورة الهزيمة أوضح وأوجع ما تكون في سورية؛ سواء بسبب عدم تمكّن المنتفضين من إطاحة رأس النظام وطغمته الحاكمة، واجتماع الشروط والأحوال الموضوعية والذاتية كلها، ومساهمتها جميعًا في إجهاض الثورة. أم بسبب مئات الألوف من الضحايا الذين قضوا، والدمار والخراب الذي لحق بعمران البلاد والعباد. أم بسبب انسداد الآفاق التي يمكن أن تتيح حتى إمكان الوصول إلى حل سياسي مقبول من الجميع. هذا فضلًا عن الصعوبة الكبيرة التي تحيط بإمكان معالجة وترميم ما خلفته الحرب من ويلات وتشظٍ مجتمعي ووطني مستقبلًا.

موكدٌ أنه ما كان للحراك الشعبي أن يؤول إلى هذا المصير لولا طبيعة السلطة الحاكمة أولًا، والتي اختارت الحلّ الأمني ولجأت إلى وسائل القمع والقتل التي تعرفها وتتقنها جيدًا، والتي

(17) هاشم صالح، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، (د. م: دار الساقي، 2013)، ص185 – 186.

كانـت تتصاعـد عنفًـا ودمويـة مـع تزايـد الاحتجاجـات واتسـاعها، إلـى جانـب النفـخ فـي إوار التخويـف الطائفـي. ولكـن هـل يكفـي هـذا لتقديـم جـواب شـافٍ بشـأن عجـز الخطـاب الجمعـي الموّحـد الـذي رفعـه المحتجـون فـي بدايـة حراكهـم، «الشـعب السـوري واحـد»، عـن الصمـود أمـام تطـورات الواقـع، إذ سـرعان مـا أخلـى مكانـه لتصدعـات وصراعـات ذات طابـع طائفـي وإثنـي؟ تعـرّض فيهـا النسـيج المجتمعي السـوري إلـى شـتى التشـققات والتمزقـات. تُـرى لمـاذا استسـلم كثيـر مـن السـوريين إلـى عمليـة تأجيـج المخـاوف هـذه؟

ثـمّ ألـم يكـن للوجـه الطائفـي للسـلطة وعمليـة توريـث الحكـم، (وهـي الوحيـدة الـي نجحـت فـي الأنظمـة «الجمهوريـة» العربيـة)، دورهمـا الأكيـد فـي زيـادة حـدة الصـراع ودمويتـه علـى نحـو فـاق أيّ دولـة أخـرى؟

الحقيقـة السـابقة تدركهـا وتعرفهـا الأغلبيـة السـاحقة مـن الشـعب السـوري، ومـع ذلـك، فهنـاك مـن ينفـي وجـود قاعـدة اسـتناد طائفيـة للسـلطة السـورية، ويعـدّ أن الصـراع فـي سـورية ظـلّ طـوال السـنوات السـابقة فـي إطـاره السياسـي فقـط، وبعيـدًا عـن أيّ شـبهة طائفيـة أو إثنيـة. ويُحاجج هـؤلاء بـأن «القاعـدة الاجتماعية للنظـام تبـدو عابـرة للطوائـف، وتسـتند إلـى مبـدأ الـولاء للسـلطة السياسـية قبـل أي اعتبـار أو انتمـاء آخـر». وبـأنّ «أغلـب التجـار والصناعييـن (السـنّة) شـكلوا قاعـدة صلبـة للسـلطة؛ إضافـة إلـى مؤسسـة الإسـلام الرسـمي بفروعهـا المتعـدّدة». وثمـة مـن يـرى أن النظـام يسـتند فـي حكمـه إلـى جانـب المؤسسـتين الأمنيـة والعسـكرية، علـى «الشـراكة القائمـة بيـن الشـريحة البيروقراطيـة الحاكمـة (بفرعيهـا العسـكري والمدنـي) وبيـن وجهـاء المجتمـع ورجـالات الديـن والمـال والأعمـال، وخصوصًـا فـي مدينتـي دمشـق وحلـب». وفـي المقابـل، ثمـة مـن يـردّ بـأنّ «المحسـوبية الطائفيـة» كانـت علـى الـدوام مـن «المصـادر الرئيسـة للاسـتياء لـدى الأغلـب»، ولكـن لـم يكـن أحـد يجـرؤ علـى الشـكوى العلنيـة منهـا.[18]

ذكـرتُ قبـل قليـل مـا قالـه بطاطو بشـأن أنـه «لا جـدال فـي أن قاعدة سـلطة الأسـد هي فـي جوهرهـا علوية بقـوة»، ومـع ذلـك فهـو يخلـص إلى أنـه: «من الشـطط القـول إن الأسـد طائفـي أو عشـائري من حيـث أفقه أو نهجـه»، وبأنـه «لا توجـد أدلـة كافيـة على أن الأسـد فـي سياسـاته الاقتصاديـة أعطى تفضيـلًا ملحوظًـا للطائفة العلويـة، أو أن أغلبيـة العلوييـن تتمتـع بأسـباب الراحـة فـي الحيـاة أكثـر مـن أغلبيـة الشـعب السـوري.»[19]

نعـم فـي الجانـب الاقتصـادي، كان الأسـد الأب يمنـح فرصًـا وتسـهيلات للتجـار والصناعييـن للعـب دور أكبـر فـي اقتصـاد البلـد، (وهـو مـا يأتـي بطاطـو علـى ذكـره أيضًـا)، وقـد يكـون أغلبيـة العلوييـن لا يتمتعـون بأفضليـة اقتصاديـة مقابـل سـواهم مـن فئـات الشـعب السـوري، بيـد أنّ هـذا الأمـر لا علاقـة لـه بالعصـب الأسـاس للسـلطة، وبمركـز صنـع القـرار فيهـا. ثـم إنـه مـن المعـروف أن كبـار الضبـاط والمسـؤولين المقربيـن مـن الأسـد كانـوا بمنزلـة «شـركاء مخفييـن» يقاسـمون التجـار والصناعييـن أرباحهـم، ويحصلـون علـى نسـبة معلومـة منهـا.

كمـا ينقـل بطاطـو عـن الأسـد قولـه فـي جلسـة خاصـة أمـام مسـؤول سـوري سـابق، إن النـاس العادييـن هـم كائنـات اقتصاديـة أساسًـا، ولـم يخلقـوا للسياسـة، أمـا «مـن يعملـون جديًـا فـي السياسـة، فهـؤلاء

(18) فيصـل علـوش، «بعـد سـنوات الحـرب: مـاذا تبقـى مـن النسـيج المجتمعـي السـوري؟»، أسـبار، 31 تشـرين الأول/ أكتوبـر 2019.

(19) بطاطو، ص420، 421، 422.

سيكونون ضده مهما فعل، وسجن المزة مبني أصلًا من أجلهم».[20]

عاشرًا: مظاهر العطب الذاتي

إزاء هول ما جرى، وتضافر جميع العوامل والتعقيدات الموضوعية والذاتية الخاصة والاستثنائية التي واجهتها ثورة السوريين، وتكالب كثير من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية ضدها وسعيهم المشين لإجهاضها، قد يميل المرء إلى ترداد المثل القائل إنه «لم يكن بالإمكان أبدع مما كان»، وبأنه ما كان بإمكان أيّ قيادات مهما بلغت مثاليتها وخبرتها وتجربتها أن تجترح المعجزات في مواجهة ذلك.

لكن، وعلى الرغم من ذلك كله، فإنه من المفيد والضروري تسجيل بعض أوجه القصور والعطب الذاتي التي وسمت سلوك الفاعلين السياسيين في سورية، والتي كان من أهمها النزوع نحو «الخفّة» التي تقارب حدود الطيش والتهور في ممارساتهم السياسية، وعدم القدرة على أن تكون هذه الممارسات فعلًا ذاتيًا مستقلًا، يبتعد عن ردّات فعل الآنية على الحوادث المتلاحقة، ويعبر عن سوية ملموسة من الوعي والنضج السياسيين.

وسأكتفي هنا بإيراد بعض الوقائع والأمثلة التي توكّد للأسف على هذه الحقيقة. وقسم منها يستند إلى ما جاء في كتاب غليون المشار إليه آنفًا، والذي حفل بالكثير منها.

1. عدم قدرة قوى المعارضة على مواكبة الانتفاضة الشبابية، وتأخرها في الاتفاق على تشكيل إطار قيادي جامع لها، ما مكّن بعض الممولين الخليجيين؛ الرسميين والأهليين، ومعظمهم من الإسلاميين المتشددين أو المحافظين، من ملء الفراغ والسيطرة على قطاعات كبيرة من القوى الجديدة المنخرطة في العمل المسلح وربطها بها، ومن ثم التحكم في مسار الانتفاضة والتدخل في تحديد غايتها وأهدافها.[21]

2. الذات الفردية السورية المتضخمة التي تحمل جميع عيوبها وعقدها النفسية والشخصية والاجتماعية إلى أي موقع قيادي تشغله، ما ينعكس على مدى ثقتها بالآخر ونزوعها إلى التشكيك به، وعدم قدرتها، تاليًا، على الانخراط الصحيح والسليم في العمل السياسي والوطني كفريق جماعي، حتى يبدو الأمر وكأنّ هذه المزايا «صفات جينية» يتوارثها السوريون جيلًا بعد جيل، أقله منذ ما نسب للرئيس **شكري القوتلي** في حديثه مع **عبد الناصر** حول الشعب السوري الذي «يعتقد جميع من فيه أنه سياسي، ويعتقد 50 في المئة من ناسه أنهم زعماء، و25 في المئة منهم أنهم أنبياء، و10 في المئة على الأقل أنهم آلهة!».

وقد تجلى ذلك في غير محطة ومكان، مثل: إصرار إحدى القوى الأساسية المشكلة للمجلس الوطني على أن تكون رئاسته تداولية، وألا تزيد مدة ولاية الرئيس عن شهر واحد فقط. والأنكى من ذلك، ما ذكره ممثل هذه القوة في دفاعه عن رأيه، حيث قال -بحسب ما ينقل غليون-: «إن الثورة يمكن ألا تستمر لأكثر من ستة إلى سبعة أشهر قبل أن تنتصر، وفي هذه الحالة لن يكون من

(20) بطاطو، ص598.

(21) غليون، ص71، 227.

الممكـن لـه ولبقيـة أعضـاء المكتـب التنفيـذي أن يحظـوا بدورهـم فـي موقـع الرئاسـة»! وقـد تكـرر الأمـر نفسـه تقريبًـا مـن طـرف بعـض المثقفيـن الذيـن عـدّوا أنهـم الأحـق بالرئاسـة، وأن غليـون انتـزع رئاسـة المجلـس منهـم عـن غيـر وجـه حـق.[22]

إنـه واحـدٌ مـن أسـطع الأمثلـة ليـس علـى الخفـة السياسـية فقـط، وليـس علـى الـذات المتضخمـة فحسـب، بـل علـى أن المنضويـن فـي المجلـس لـم يأتـوا للعمـل والنضـال مـن أجـل الشـعب السـوري، «بقـدر مـا جـاؤوا للتنـازع المسـبق علـى جلـد الـدب قبـل صيـده»، كمـا يقـول غليـون مُحقًـا.

3. الرهـان علـى السـلاح وعلـى حسـم الصـراع عسـكريًا، فـي وقـت كانـت قيـادة الجيـش الحـر تتخبـط فيـه، وينعـدم التفاهـم بينهـا، بـل وتنشـب حتـى الخلافـات الشـخصية بيـن بعضهـم البعـض، وخصوصًـا فـي ظـلّ خـوف العقيـد المنشـق **ريـاض الأسـعد** مـن مزاحمـة الضبـاط المنشـقين الأعلـى رتبـة منـه علـى قيـادة الجيـش الحـر، ومـن ثـم قيـادة الثـورة، لأنهـم كانـوا فـي منافسـة أيضًـا مـع «المجلـس الوطنـي» علـى القيـادة السياسـية للثـورة. مـا حـرم الفصائـل العسـكرية المنضويـة فـي الجيـش الحـر مـن قيـادة عسـكرية مركزيـة منسـجمة، ومـن مرجعيـة وطنيـة واضحـة، وتركهـا فريسـة سـهلة للقـوى السـلفية المدعومـة مـن أكثـر مـن قـوة إقليميـة ودوليـة، وكـرّس فـي النهايـة هيمنـة القـوى الأجنبيـة عليهـا.[23]

4. القصـور فـي فهـم العمـل الجبهـوي وضروراتـه، أو كيفيـة التعامـل مـع التحالفـات الائتلافيـة وآلياتهـا. والعجـز، مـن ثـم، عـن بنـاء الحلـف الديمقراطـي الجامـع المؤهـل لأن يكـون بديـلًا عن نظـام الاسـتبداد، والقـادر علـى إقنـاع الجميـع، داخـل سـورية وخارجهـا، بذلـك.

فالانتقـال الديمقراطـي الناجـح يحتـاج أولًا إلـى الاتفـاق علـى الهـدف الديمقراطـي المشـترك. كمـا يحتـاج إلـى بنـاء حلـف قـوي، أو «كتلـة ديمقراطيـة تاريخيـة»، بحسـب تعبيـر **غرامشـي**. الأمـر الـذي يسـتلزم بـدوره الارتقـاء إلى مسـتوى وحجـم هـذه المسـؤولية التاريخيـة، كـما يتطلـب كثيـرًا مـن الرفعـة والترفـع عـن الخلافـات والصراعـات العدميـة، الشـخصية والسياسـية وغيرهـا.

5. تبقـى مسـألة أخيـرة تجـدر الإشـارة إليهـا، وهـي معضلـة «غيـاب البديـل». فبقـدر مـا نحـن فـي حاجـة ماسـة إلـى وجـود هـذا البديـل، فـإن عمليـة الوصـول إليـه (صناعتـه) تبـدو غيـر يسـيرة وعويصـة. فأنظمـة الاسـتبداد والفسـاد لا تتيـح، عـادة، أمـام مواطنيهـا فرصـة تمثـل واسـتيعاب أحـدث مـا توصلـت إليـه النظريـات والعلـوم الإنسـانية، أو مـا يطلـق عليـه «ثقافـة العصـر»، بمـا يمهـد الطريـق أمـام إمـكان إنتـاج وصناعـة الكفـاءات والنخـب والشـخصيات الوطنيـة المؤهلـة، والمُهيّـأة تاليًـا، ليكـون لهـا دور فـي تشـكيل التمثيـلات الاجتماعيـة والسياسـية والنقابيـة التـي يمكـن أن تسـاهم، بدورهـا، فـي صناعـة البديـل القـادر علـى رسـم البرامـج والسياسـات فـي مختلـف الحقـول والنشـاط الإنسـاني.

الـدول الاسـتبدادية، فـي أحسـن أحوالها، يمكـن أن تنجـب «الخبيـر»، وليس المثقـف العضوي والسياسـي المبـدع. وهـي تحـارب عـادة كافـة تمثيـلات وتنظيمـات المجتمـع المدنـي الحـرة والمسـتقلة، وتعمـل بـكل مـا أوتيـت مـن قـوة لإلحاقهـا بالنظـام الحاكـم ومؤسسـاته وأجهزتـه الأمنيـة، فمـا يهمهـا فقـط هـو العمـل مـن أجـل تكريـس الاسـتبداد وحكـم و«حكمـة» القائـد الفـرد الخالـد والاسـتثنائي.

(22) غليون، ص102، 142.
(23) غليون، ص122، 130، 153.

وللخروج من هذا المأزق، ومحاولة التأثير في المشهد السياسي الراهن وتغييره، ليس أمام السوريين المهتمين سوى أوسع عملية حوار وتفاعل وتبادل ثقافي بين الداخل والخارج. ويقع على عاتق من هم في الخارج العبء الأكبر في هذه العملية، لأنهم متحررون من الكثير من القيود والشروط «اللوجستية» والحياتية الصعبة جدًا التي تقيّد وتكبّل من هم في الداخل.

فالناس في الداخل يندر أن يتاح لهم الاهتمام بالقضايا الثقافية والسياسية، وحتى الذهنية عامة، فوقتها من وجع وضيم وقهر، وهي تلهث بحثًا عمّا يقيم أودها ويكفيها ذلّ الطلب والحاجة، وإذا زاد لديها بعض السويعات فتكرّسها غالبًا للملمة خرابها الذي ما انفك يتسع ويزداد أكثر فأكثر!

المراجع

1. بطاطو، حنا. فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، عبد الله فاضل ورائد النقشبندي (مترجمان)، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

2. صالح، هاشم. الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، (د. م: دار الساقي، 2013).

3. غليون، برهان. عطب الذات: وقائع ثورة لم تكتمل؛ سورية 2011 – 2012، ط2 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2020).

4. فرومكين، دافيد. سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط 1914 – 1922، أسعد كامل الياس (مترجم)، (د.م: رياض الريس للكتب والنشر، د. ت).

5. هانتنغتون، صامويل. الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، عبد الوهاب علوب (مترجم)، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993).

المشاركون في هذا العدد

الزهراء سهيل الطشم
أمل حويجة
أمل فارس
بينت شيلر
جبر الشوفي
جمال الشوفي
حازم نهار
راتب شعبو
رياض زهر الدين

ريمون المعلولي
سامر إسماعيل
سائد شاهين
سعيد بوعيطة
سلوى زكزك
سميح شقير
شوكت غرز الدين
شيرين عبد العزيز
عبد الرحيم الحسناوي

عبد الرزاق دحنون
عبد الله أمين الحلاق
عمّار الأمير
محمد عمر كرداس
مضر رياض الدبس
مهران الشامي
نور الهدى مراد
هدى سليم المحيثاوي
ورد العيسى

ميسلون
للثقافة والترجمة والنشر
Maysaloon for Culture, Translation and Publishing

السعر 15 دولارًا
2757-8909